التنمية المستدامة بين الحق في الانتفاع والمسؤولية القانونية لتحقيق أمن بيئي

الصالح بوغرارة، أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة ابن خلدون- تيارت
سليمي الهادي، أستاذ محاضر قسم "ب"، جامعة ابن خلدون- تيارت

ملخص:

بات مستقبل البيئة مهددا بأخطار جسيمة بسبب سوء تصرف الإنسان و اعتداءاته – العمدية وغير العمدية – المتزايدة عليها- و بدأت البيئة بالفعل رغم نظامها البديع وإمكانياتها الكبيرة تنوء بما أصابها من جراء ذلك من تلوث وتعجز عن معالجته تلقائيا وأخذ الإنسان يعاني من تلوث كل عناصر البيئة المحيطة به من ماء وهواء وغذاء وتربة وزادت الضجة المؤرقة والإشعاعات المؤذية، وقد برزت مشكلة التلوث وتعاظم خطرها مع تقدم الصناعة واستخدام الآلات والأدوات الحديثة وأسلحة الحرب المدمرة على نطاق واسع وانطلاقا من الصراع القائم على البحث عن سبل التطور والرقي والمحافظة على التوزن البيئي سنحاول في هذه الدراسة ببيان العلاقة بين الامن البيئي والتنمية المستدامة، من خلال الإجابة عن الاشكالية التالية: **ما واقع التنمية المستدامة ؟ وكيف يمكن الانتفاع بالموارد الطبيعية في إطار قانوني يسعى إلى تحقيق أمن بيئي؟**

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة -- أمن بيئي - الحق في الانتفاع

Abstract:

The environment's future is threatened by grave dangers due to human malpractice and deliberate and unintentional attacks on the environment. The environment, despite its impressive system and its great potential, has begun to suffer from pollution and is unable to deal with it spontaneously. The problem of pollution and its growing danger as the industry progressed, the use of modern machines and tools, and the destructive weapons of war on a large scale, and from the conflict based on the search for ways of development and advancement, Environmental weighting In this study we will attempt to clarify the relationship between environmental security and sustainable development by answering the following problem: What is the reality of sustainable development? How can natural resources be used in a legal framework that seeks environmental security?

Keywords: sustainable development - environmental security - right to use

المقدمة

لقد أسهم النمو السريع للبشرية والتطلع لمواكبة التقدم العلمي والتطورات الصناعية المصاحبة له والمحاولات الجدة للحصول على الرفاهية والبذخ في العيش من خلال الانتفاع غير الممنهج وفق إستراتيجية

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 **تاريخ القبول:**2019/05/12 **تاريخ النشر:**2019/05/29

واضحة، إلى ظهور سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي-كالتلوث، واغتصاب الاراضي الزراعية وتحويلها لعقارات صناعية أو عمرانية وانقراض الكثير من الكائنات الحية سواء نباتات أو حيوانات – وهته الضغوطات الإنسانية على البيئة، المتولدة من خلال انتهاك الحقوق البيئية تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة، ومما لاشك فيه أن جلّ هذه المشاكل ناتج عن سوء تسيير الإنسان للبيئة والانتفاع بخيراتها، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالاً داخلياً تعني كل دولة على حدى وفي نفس الوقت انشغالا دولياً يخص المجتمع الدولي ككل.

وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد الطبيعية على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لعقلنه وتنظيم التعامل الإنساني في إطار قانوني آمن عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة. وأمام هذا الطرح تتبلور إشكالية هذه المقالة كالتالي:

ما واقع التنمية المستدامة ؟ وكيف يمكن الانتفاع بالموارد الطبيعية في إطار قانوني يسعى إلى تحقيق أمن بيئي؟

سنحاول من خلال هذا المقال التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الاول: - واقع التنمية المستدامة

حتى نحدد واقع التنمية المستدامة وأفاقها وجب علينا التطرق أولا إلى مفهوم التنمية المستدامة من الناحية اللغوية والاصطلاحية ثم تحديد عناصرها وحمايتها.

1 - مفهوم التنمية المستدامة :

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين، هما: التنمية، والمستدامة.

والتنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمّى). يقال: أنميت الشيء ونمّيته: جعلته ناميا1. أما كلمة (المستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء، أي: طلب دوامه2.

ومن الناحية الاصطلاحية يراد بالتنمية زيادة الموارد والقدرات والإنتاجية. وهذا المصطلح – برغم حداثته - يستعمل للدلالة على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، الخ. وفي الاصطلاح يُراد بالتنمية الاقتصادية: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لغرض تحقيق زيادات مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني. أما التنمية الاجتماعية فالمراد منها هو إصلاح الأحوال الاجتماعية للسكان عن طريق زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وبتحصيل أكبر قدر من الحرية والرفاهية. وتعني التنمية البشرية: تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم،

1 لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر، صفحة 341.

2 المرجع السابق، الجزء الثاني عشر، صفحة 213.

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أو بالأمن الشخصي، أو بالوضع السياسي. ويلاحظ أن ثمة تداخلا بين كل هذه الأنماط التنموية، إذ يرتبط كل نمط منها مع سائر الأنماط الأخرى ارتباطاً وثيقاً من حيث التأثير المتبادل بينها. ولذلك وجدنا من يدمج كل هذه الأنماط المختلفة من التنمية تحت مسمى واحد هو التنمية المتكاملة.

ولما كانت التنمية المتكاملة تقتصر دلالاتها الاصطلاحية على العمليات التي تجرى في الوقت الحاضر فقط لتلبية احتياجات أفراد المجتمع الموجودين حاليا، دون مراعاة لاحتياجات الأجيال القادمة، فقد قام كاتبو تقرير لجنة (برونتلاند) المعنون: (مستقبلنا المشترك) في عام 1987 بوضع مصطلح (التنمية المستدامة) للدلالة على التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وعلى هذا فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها: "الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطوِرها، بدلاً من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها. وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي"[1]، أي إنها تتطلب تضامناً بين الجيل الحالي والجيل المستقبلي، وتضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية. وتمثل أهداف التنمية المستدامة في تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم، وتوفير أسباب الرفاهية والصحة والاستقرار لكل فرد.

المتتبع لمفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي يستشف تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، بحيث تنوعت معاني التنمية المستديمة في مختلف المجالات العلمية والعملية، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة معاصرة لبلدان الغنية[2]، على حساب البلدان الفقيرة، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض، بحيث اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتمامًا دوليا حيث صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة للأجيال الحاضرة والمستقبلية دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، والتنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط، لذلك التوازن الذي يمكن أن

[1] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، ص 4..

[2] ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23 . نقلا عن أسيا قاسمي، التنميةالمستدامة بين الحق في إستغلا الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة لتجربة الجزائرية، الملتقى الدولى الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات والتوجهات والافاق، 26، 27 أفريل 2012.

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.

ومقتضى هذه التعاريف أنه يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها ولا شك أن هذا قد يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وإذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة عن مستقبل الاجيال اللاحقة [1].

وبشكل عام فإن هذا التعريف يحدد الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجيات الرئيسية ، وحتى يتضح المفهم أكثر وجب علينا تحديد العناصر الاساسية لتنمية المستدامة.

2العناصر الأساسية للتنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا؛ فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، إلخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمُشكِّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي).

والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها. والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا. ولهذا فإن حماية

[1] اللجنة العالمية للبيئة و التنمية،(مستقبلنا المشترك) ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، عدد 142 ، أكتوبر 1989

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضمن هذه الضوابط ما يلي:

1- المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء).

2- المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي.

3- ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

ولهذا تقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية حماية النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء ولا يتحقق كا هذا إلا بحماية الموارد الطبيعية وصيانتها.

3حماية الموارد الطبيعية وصيانتها

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية وتوفير مصادر الطاقة ومواد البناء. وتتمثل هذه الموارد في التربة الصالحة للزراعة، ومصادر المياه اللازمة للري، والثروة الحيوانية ، ومختلف أنواع الوقود، والمعادن. والإخفاق في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. كما أن الإخفاق في صيانة الموارد اللازمة للصناعة كفيل بحدوث نقص في توفير متطلبات الحياة والحضارة من معدات وآلات وإنشاءات ... إلخ. ولهذا فإن ترشيد استهلاك الموارد والثروات الطبيعية يُعَدُّ إحدى الآليات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية يُعَدّ من أهم الوسائل العملية لحماية البيئة، والمحافظة عليها. ولتحقيق ترشيد الاشتهلاك يجب معرفة الابعاد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة التنميو المستدامة.

المحور الثاني : أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة

1 - أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تظم ثلاث إبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

ا - البعد البيئي:

يوضح هذا البعد العديد من الأهداف البيئية: كالاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث يترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد. ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على إستيعاب النفايات. والتحديد الدقيق للكمية التي ينبغي إستخدامها من كل مورد من الموارد

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

الناضبة. وبالتالي فإن الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هي التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، خاصة الناضبة منها.[1] وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف ، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة ، فالتوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة[2] .

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة ويبدو أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية ؛ وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة ، والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.[3]

أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية وتعني؛ " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية "[4]

ب - البعد الاقتصادي:

تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء التجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى

[1] ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، ص 4.

[2] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، ع 26، سنة 2010، ص135

[3] GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique le Management environnemental au développement durable des enterprises , ADEME, France, 2005, p : 05

[4] اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع ، ص338 .

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

معين من التوازن يشمل العناصر التالية : النمو الاقتصادي المستديم وكفاية رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية[1]

ويهدف هذا البُعد بالنسبة للبلدان الغنيّة إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنيّة مقارنة بالدول الفقيرة، فمثلاً يصل إستهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة. [2]

د - البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي. إذ تشمل عملية التنمية المستدامة تنمية بشرية من خلال العمل على تحسين مستوى الرعاية الصحيّة والتعليم فضلاً عن عنصر المشاركة حيث ينبغي أن يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثّر في حياتهم حيث يشكّل الإنسان محور عملية التنمية المستدامة والتعريفات المقدّمة حولها حيث تشير إلى عنصر العدالة والإنصاف والمساواة من خلال إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الإعتبار كما يتم إنصاف القسم من البشر الحيّ حالياً الذين لا يتمتّعون بفرص متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية. والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين هذه الفئات من خلال تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحيّة.

هـ - البعد التكنولوجي: وهي تحقيق تحوّل سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية إلى تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على الحدّ من تلوّث البيئة وإيجاد تحوّل تكنولوجي في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، مع تفادي تكرار أخطاء التنمية وتفادي التلوّث البيئي الذي تسبّبت فيه الدول الصناعية بحيث يتمّ التوفيق بين أهداف التنمية والقواعد التي تفرضها البيئة.[3]

[1] ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 39.

[2] كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، شتاء 2010 ، ص ص 12،11.

[3] مقدم عبيدات وبلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، ص 51

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

2 مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إستراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال الآتية تلبية حاجياتهم، و تتمثل أهم هذه المباد ئ في:

أ / مبدأ الاحتياط:

ظهر مبدأ الحيطة والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع ، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر[1] ، فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التوقع وهو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل ، واستنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر[2] ومن الناحية القانونية فمبدأ الاحتياط منصوص عليه ضمن المبدأ الخامس عشر من إعلان ريودنجيرو حول البيئة والتنمية - والذي تتم الإشارة إليه في ما بعد ضمن أغلبية الاتفاقيات الموقعة بمناسبة ، أو بعد انعقاد مؤتمر الأرض -وهو بذلك يعطي معنى أولي للمبدأ على أنه لا يحتج بالافتقار إلى اليقين العلمي ، كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة[3]، كما تم النص عليه أيضا من قبل المشرع الجزائري وذلك في القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار لتنمية المستدامة و كذا القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسير الكوارث في إطار التنمية المستدامة[4]

ب / مبدأ المشاركة:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار ، خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها ، فالتنمية المستدامة تبدأ على المستوى المحلي ، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية ، والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية[5].

---

[1] محمد صافي يوسف، مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية: دراسة في إطار القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 ، ص60

[2] Martín -Bidou ,(le principe de précaution en droit international de l'environnement) ,GDIP , octobre – décembre, 1999, N 03, P 633

[3] Pierre-Marie , Droit International Publique , 4em Edition , Dalloz , Paris , 1998 , P101.

[4] القانون02/04، المؤرخ في2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبر و تسير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 84

[5] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زيط، ص 31

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

ج/ مبدأ الإدماج:

لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية ، إلا انه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها ، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية ، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة[1]. إذ أنه عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة ، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة ، كما أنها تجعل من البيئية عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية[2]

وفي الإطار القانوني نلمس هذا المبدأ ضمن الفصل الثامن من جدول أعمال القرن 21 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة ، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة والاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق ، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات.

د/ مبدأ الملوث الدافع :

يعد مبدأ الملوث الدفع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الإجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها.

وقد عرف هذا المبدأ على المستوى الدولي ابتداء من السبعينيات من القرن الماضي ، حيث تم النص عليه لأول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وذلك بموجب الاتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنمية قائمة على أساس هذا المبدأ ، ويقصد به حسب توصيه هذه المنظمة، جعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث[3] وامتد تأثير هذا المبدأ إلى القوانين الداخلية للدول ومنها القوانين الجزائرية ، حيث أقره المشرع الجزائري ضمن المادة 03 من

[1] محمد غنايم (دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي) ، www.ao.academy.org ، اطلع عليه بتاريخ : 2017/08/20

[2] سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 111.

[3] عنصل كمال، مبدأ الحيطة في إنجاز الاستثمار و موقف المشرع الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة جيجل، 2007 ، ص 133.

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتم تطبيقه وتكريسه من خلال العديد من قوانين المالية.

إن تطبيق مبدأ الملوث الدافع يتسم بالمرونة، فهذا المبدأ يمكن إنفاذه تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية[1] ويبرز ذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية والمالية على الملوث ووضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الإضرار بالبيئية تلائم خصوصيات الضرر البيئي والمسائل الفنية والقانونية المرتبطة به، كما يمكن إعمال المبدأ إداريا من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة وفرض إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي لتلك الأنشطة مع ما تقتضيه تلك الدراسات من تكاليف مالية وخبرات تقنية، وكذا فرض ما يسمى بالضرائب البيئية على إختلاف أنواعها.

المحور الثالث: تحديات التنمية المستدامة

أدت العلاقة السلبية بين الإنسان والبيئة في العصر الحديث، إلى ظهور طائفة جديدة من الظواهر البيئية الخطيرة والتي إسترعت إهتمام العالم أجمع، فالإنسان في بداية نشأته لم يكن تعامله مع البيئة مثلما أصبح تعامله معها الآن، خاصة في ظل إغفاله التام للإعتبارات البيئية ومتطلبات التنمية ، مما ساهم ذلك بأسره في حدوث الظواهر البيئية التي نعاني من ويلاتها في الوقت الراهن [2] فهو قد نسي أنه عنصر مكمل لعناصر البيئة، واعتبرها مخزنا ضخما للثروة ، فأطلق لقدراته البيولوجية العنان لإستغلال إمكاناتها و السيطرة عليها و قد أدى هذا الخلل في تصور الإنسان إلى مجموعة من المشكلات تكاد تذهب بحياته على هذا الكوكب[3] ، لعل أبرزها حسب الأخصائيين ظاهرة الإستنزاف.

إن البيئة اليوم تعاني الكثير من المشاكل والتحديات التي يمكن إجمالها وحصرها في مشكل إستنزاف الموارد الطبيعية مما يؤثر على حقوق الأجيال المقبلة في الإنتفاع بتلك الموارد ومنه يقتضي منا الأمر تعريف إستنزاف الموارد وتصنيفها .

أولا: مشكلة استنزاف الموارد البيئية :

استنزاف الإنسان للموارد أصبحت مشكلة تضر بالبيئة وتسرع في تدهورها ونفاذ مخزنات الأرض من ثروات [4] . فإستنزاف الموارد عبء أصبح يثقل كاهل البيئة ويجعلاها فقيرة - ذلك أنه يعني بصفة عامة

[1] عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي : النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص 71

2 رائف محمد لبيت ، الحماية الإجرائية للبيئة " رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة المنوفية (مصر) ، 2008 ، ، ص 14 .

3 رشيد الحمد ، محمد سعيد صباريني ، البيئة و مشكلاتها" سلسلة كتب ثقافية شهرية عالم المعرفة ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت – العدد 22-1979 ، ص112 .

4 رشيد الحمد ، محمد سعيد صباريني ، المرجع السابق ، ص ص ، 136 ، 141 .

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

تقليل قيمة المورد أو اختفائها عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة ، ولا تكمن خطورة إستنزاف المورد فقط عند إختفائها أو التقليل من نسبتها وإنما الأخطر من كل هذا تأثير الاستنزاف على توازن النظام البيئي والذي ينتج عنه أخطار غير مباشرة بالغة الخطورة ، يمكن له أن يتعدى أثره إلى بقية الموارد الأخرى ومن هنا تتسع دائرة المشكلة وتتداخل محليا وعالميا [1] .

كما أن الزيادة في التعداد السكاني يقابلها من الجهة الأخرى الزيادة في الطلب على الإستهلاك مما يجعل الإنسان يتجه إلى رفع الإنتاجية لإحداث توازن بين الزيادة السكانية و الموارد خوفا من اضطراب الأمن الغذائي و هذا دون التفكير في موارد البيئة و محدوديتها .

إضافة إلى الإستخدام الزائد للتكنولوجيا الذي أدى إلى ضغوط هائلة على البيئة و أدى إلى تدمير جزء كبير من الرأسمال الطبيعي " المادي و البيولوجي " للإنسان و أثر على النظام الإيكولوجي تأثير سلبي [2] ، و تصنف الموارد البيئية المعرضة للإستنزاف إلى ثلاث أنواع :

أ – إستنزاف الموارد الدائمة : تتمثل الموارد الدائمة في العناصر الطبيعية الأساسية من هواء وتربة وماء ، فعلى الرغم من ديموميتها إلا أنها تستنزف بصورة تتناسب وطبيعتها ، حيث يتم إستنزاف الهواء بالمبالغة في إستخدام الوسائل التي تستنزف ما به من أكسجين أو تستبدل به غازات ضارة ، أو يستنزف عن طريق التمادي في إستئصال مصادر إنبعاثه من غابات مثلا ، أما التربة كمورد متجدد من موارد البيئة ، يستثمره الإنسان في إنتاج محاصيل زراعية متنوعة ، إلا أنها لم تنج من محاولات الإنسان لإستنزافها كزارعة نوع واحد من المحاصيل الزراعية بإستمرار ولمواسم متتالية أو عدم إتباع دورات زراعية أو عدم تنظيم المخصّبات ومياه الري أو تحويلها عن طبيعتها بالبناءات السكنية والصناعية حيث تؤدي كل هذه الممارسات إلى إنهاك التربة وجدبها في حين يتم إستنزاف المياه في إستعمالها المفرط وبشكل يؤدي إلى إهدارها [3] .

ب - إستنزاف الموارد المتجددة : وهي الموارد الطبيعية التي تمتلك خاصية التجدد ذاتيا و لا يفنى رصيدها بمجرد الإستخدام بل أن هذا الرصيد قابل للإنتفاع به مرات ومرات بل ولعصور زمنية طويلة إذا أحسن إستغلال هذا المصدر البيئي ولم يتعرض للإفراط في الإستخدام بالشكل الذي يؤدي إلى تدهوره تدريجيا و الإنتقاص من صلاحيته للإستخدام ، ولقد سعى الإنسان جاهدا لإستنزاف مايمكنه الحصول عليه من موارد البيئة المتجددة سواء الأحياء الحيوانية أو الأحياء النباتية أوالتربة ، فبالنسبة للأحياء الحيوانية البرية والبحرية

1 عبد الغني حسونة ، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013 ، ص 21 .

2 محمد طالبي ، محمد ساحلي ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، عرض تجربة ألمانيا " مجلة الباحث ، عدد 2008/06 ، ص 202 .

عبد الغني حسونة ، المرجع السابق ، ص 21 .

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

فقد إختفى عدد لا يستهان به من الطيور والحيوانات والأسماك ، وتشير الدراسات إلى إنقراض حوالي مليون كائن حي حيواني مع نهاية القرن العشرين .[1]

ج- إستنزاف الموارد غير المتجددة : وهي الموارد الطبيعية غير المتجددة ذات مخزون محدود وتتعرض للنفاذ و النضوب لأن معدل إستهلاكها يفوق معدل نضوبها أو أن عملية تعويضها بطيئة جدا، لا يدركها الإنسان في عمره القصير، وتشمل موارد البيئة غير المتجددة كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن ، هذه الموارد غير المتجددة تظل أصلا طبيعيا طالما بقيت مخزونة في باطن الأرض ، ولكن متى تم إستخراجها وإستغلالها ونقلها إلى أماكن تصنيعها وأسواق إستخدامها تصبح هذه الموارد مجرد سلعة عادية تدخل كمواد أولية ، أو سلع بسيطة ، تدخل في إنتاج سلع و خدمات أخرى .[2]

ثانيا: مشكلة تلوث البيئة:

تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ يمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة والمياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية.

فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م – 2002 م من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م.

تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات العلاجية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب، ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 طن فضلات عفنة شديدة الخطورة على الصحة ، و 29 ألف طن فضلات سامة.

تلوث المياه: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته، التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية. وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة. وفيما

عبد الغني حسونة ، المرجع السابق ، ص ص 21 ، 22 .

عبد الغني حسونة ، المرجع السابق ، ص 22 .

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة وبعض المدن الساحلية الكبرى ، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار ، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا.

ثالثا: مشكل التصحر التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

مشكل التصحر: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.

مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية : هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني ، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ، من 1.1هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، ويتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.[1]

المحور الرابع: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر مهمة حماية البيئة والمحيط من مهام الأفراد ومؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية، ولا يتأتى ذلك إلا بتكريس مبادئ التنمية المستدامة، فهي مهمة الكل، والجميع معني بهذه القضية، وهنا يأتي دور المنظمات في التعاون مع باقي الأطراف، كون هذه الأخيرة مسؤولة إلى حد كبير عن بعض الآثار الجانبية التي تخلفها العملية التنموية على البيئة.

خلال السنوات الأخيرة ، وضعت الجزائر آليات ومؤسسات قانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه الوزير الاول ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21 ، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص الحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوى المعيشي والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من

[1] أسيا قاسيمي، التنميةالمستدامة بين الحق في إستغلا الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة لتجربة الجزائرية، الملتقى الدولى الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات والتوجهات والافاق، 26، 27 أفريل 2012، ص 10

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21. [1]

من هذا المنطلق سنت الجزائر العديد من القوانين تفرض بعض الرسوم، التي من شأنها الحد من التجاوزات الخطيرة لبعض المنظمات، ومن بين هذه الرسوم نجد الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة، وذلك ابتداء من قانون المالية لسنة 1992، الذي أسس رسم سنويا يتراوح ما بين 3.000 دج إلى 30.000 دج على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، والتي تزاولها المنظمات. يكون مبلغ الرسم الواجب تحصيله من طرف الإدارة الضريبية المحلية (قباضة الضرائب للولاية) مساويا لحاصل المعدل الأساسي ومعامل مضاعف يتراوح بين 1 و6 عن كل نشاط من النشاطات الخطيرة أو الملوثة، حيث يحدد المعامل من طرف التنظيم حسب طبيعة وأهمية تلك الأنشطة.

وفي قانون المالية لسنة 2000، تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم (معدل) لكل صنف من أصناف المنظمة الخاضعة للترخيص. وحيث أن هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن نشاطها. [2]

أما فيما يخص خطر الرصاص على الصحة العامة، تسعى السلطات العمومية مؤخرا إلى تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص على اعتبار أنه غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تخفيض سعره كسياسة تحفيزية. وفي المقابل فرض قانون المالية لسنة 2000 الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص - سواء كان بنزين عادي أو ممتاز - بحيث حدد بـ 1 دج لكل لتر، وهو يحصل لحساب التخصيص الخاص بالصندوقين: الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث و ذلك مناصفة (أي 50 % لكل صندوق)

وفي هذا الصدد أصدرت الجزائر قانون تهيئة الإقليم الجزائري في 2001 الذي بموجبه انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة وبالفعل، شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، المسيلة، باتنة وتنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة، وكذلك المسئولين داخل المنظمات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول

[2] بوزيان الرحماني هاجر- بكدي فاطمة، " التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير "، (المركز الجامعي بخميس مليانة)، ص 5.

[2] أسيا قاسيمي، التنميةالمستدامة بين الحق في إستغلا الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة لتجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص11.

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29

عمل الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

خاتمة :

إن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة، وتحديدا من خلال العناية بالجانب البيئي والحد من المشاكل البيئي، ذلك أن الاهتمام بالبيئة يمثل جزء من التنمية المستدامة، حيث أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة، ومن جهة أخرى اقتصاديا. كون أن الثروة المتنوعة والمستغلة في مسايرة المستجدات غير متجددة. مما يعكس الضرورة الملحة في الحفاظ عليها من جميع الجوانب، وبمختلف الوسائل والطرق المتسمة بالفعالية. وهو ما يعني ضرورة مسايرة المنظومة القانونية التشريعية الداخلية، للتشريعات الدولية في إطار العولمة. ولن يتسنى ذلك إلا من خلال إعادة النظر على الدوام في أساليب التسيير لأداء هذه الخدمة، على اعتبار ذلك مسايرة من جهة أخرى لتلك المنظومة التشريعية. وهو الأمر الذي يقتضي تكاتف الجهود واستغلال المعارف العلمية والبحثية في هذا المجال.

إن تدهور البيئة ليس بالضرورة راجع إلى طريقة الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية في ظل تزايد السكان وقابلية نفاذ هذه الموارد فقط، وإنما تدهور البيئة راجع لعدم أخذ الأصول البيئية في الإستراتيجية التنموية، ففي أثناء وضع خطط تنموية يتوجب دراسة جميع الجوانب ومن بينها الجانب البيئي، كون البيئة المحرك الأساسي لأي عملية تنموية، فإهمال هذا الجانب سيؤدي إلى ظهور مشاكل يمكنها أن تعرقل التنمية الاقتصادية.

- تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنتيجتها على المدى القصير والبعيد .

- استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، الأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.

- عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.

- يتعين تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ، ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية ، إلى جانب الحكم بالعدل في القضايا البيئية. ولذا يتعين على الحكومة أن تهيئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن رأيها وأن تؤدي دوراً فعالاً في تهيئة مصير مستدام.

- إن العلم هو القاعدة التي تقوم عليها صناعة القرارات ، الأمر الذي يستوجب تكثيف البحوث ، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة ، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن.

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 **تاريخ القبول:**2019/05/12 **تاريخ النشر:**2019/05/29

- التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

- **قائمة المرجع:**

1 لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر.

2 عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف،.

3 ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .

4 ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف.

5 مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، ع 26، سنة 2010،

6 اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع .

7 كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، شتاء 2010 .

8 مقدم عبيدات وبلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007 . 9 محمد صافي يوسف، مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية: دراسة في إطار القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 ، ص60

10 سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسير، جامعة الجزائر، 2006

11 عنصل كمال، مبدأ الحيطة في إنجاز الاستثمار و موقف المشرع الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة جيجل، 2007 ، .

12 عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي : النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012

13رائف محمد لبيت ، الحماية الإجرائية للبيئة " رسالة ماجستير ،كلية الحقوق جامعة المنوفية (مصر) ، 2008 .

14 رشيد الحمد ، محمد سعيد صباريني ، البيئة و مشكلاتها" سلسلة كتب ثقافية شهرية عالم المعرفة ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – الكويت – العدد 22-1979 .

15 عبد الغني حسونة ، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013 .

16 أسيا قاسيمي، التنميةالمستدامة بين الحق في إستغلا الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة لتجربة الجزائرية، الملتقى الدولى الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات ، التوجهات، الافاق، 2/26/ سنة 2012.

تاريخ الإرسال: 2018/11/20 تاريخ القبول:2019/05/12 تاريخ النشر:2019/05/29